متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين

REQUIREMENTS FOR THE TRANSITION TOWARDS KNOWLEDGE ECONOMY FROM THE PERSPECTIVE OF HIGHER EDUCATION LEADERS IN PALESTINE

إعداد
د. صهيب كمال الأغا
عميد كلية التربية السابق
جامعة الأزهر
غزة - فلسطين

مقدمة:

إن الحقيقة الوحيدة التي لن تتغير في القرن الحادي والعشرين هي التغير السريع والمستمر في شتى مناحي الحياة، وفي هذا السياق فإن التطورات العالمية في العلوم وتكنولوجيا الاتصالات لم تؤد فقط إلى التوجه نحو تحرير أسواق العمل والاستثمارات الدولية وعولمة الاقتصاد وزيادة حدة المنافسة العالمية بل أيضا إلى اهتمام الدول، وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة، للعمل على تحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات تعرف ب "مجتمعات المعرفة" أخذت تخلق بدورها نظماً اقتصادية جديدة قائمة على المعرفة وفقدت فيها الأصول المادية (كالموارد الطبيعية ورأس المال والمواد الخام) قيمتها كأصول مضمونة وأصبح رأس المال البشري ذا قيمة ربحية ومعياراً رئيساً للنجاح والتقدم في جميع الميادين. كذلكً تعاظم دور العلم والمعرفة في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية. ويكفي لإدراك هذا الدور الحاسم للعلم في هيكلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة والمقبلة الإشارة إلى ما أصبح يطلق عليه الاقتصاديون اسم "اقتصاد المعرفة" حيث أصبحت المعارف هي العنصر الأهم في رأس مال البلدان ورصيدها والعامل الأول في تحقيق الفائض الاقتصادي، وأصبح تقدم المجتمعات يقاس بنصيب عنصر المعرفة والتقنية الكامن فيها حتى لم تعد للموارد الأولية ولا لقوة العمل العضلية أو اليدوية غير المؤهلة قيمة تذكر في تراكم الثروات والفوائض الاقتصادية. (غليون، ٢٠٠٥ : ٣٤).

ولذلك تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تطوير أداء منسوبيها، لينعكس بصورة ايجابية على مخرجاتها، وهذه الأمور تفرض تبعات ومهام جديدة على عاتق مؤسسات التعليم العالي التي تتعامل مع التربية والتعليم كعملية لا يحدها زمان أو مكان، وتستمر مع الإنسان كحاجة ملحة وضرورة لتسهيل تكيفه مع المستجدات في بيئته، لذلك سعت العديد من الجامعات إلى تطبيق الاعتماد الأكاديمي والجودة بهدف تحسين أدائها ولتعزيز مخرجاتها التعليمية مما سيؤدي إلى رفع الكفاءة الخارجية والداخلية للنظام التعليمي، مما يزيد من الإنتاجية ويحسن من المخرجات التربوية.

حيث يعد التعليم العالي وسيلة لتقدم المجتمع ورقيه، فالجامعات مؤسسات علمية وتربوية ذات مستويات رفيعة، تتركز مهامها الرئيسية في إعداد الكوادر المؤهلة لتتبوأ مراكز قيادية في مختلف المجالات في المجتمع، وإعداد البحوث النظرية والتطبيقية التي تتطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع الموجود فيها، وخدمته من خلال أنشطة علمية متعددة ومختلفة لتكون على اتصال مستمر به، ولا يتوقف التعليم العالي عند الحصول على الشهادة الجامعية الأولى، بل يمتد ليشمل التعليم والنمو المستمرين بعدها من خلال ما يعرف بالدراسات العليا، فالدراسات العليا قمة التعليم العالي وعقله الواعي، نظرا لما تقوم به من دور فعال في تحقيق أهداف سوق العمل وفي دفع النظام الثقافي في المجتمع بصفة مستمرة نحو المستقبل. (زاهر، ١٩٩٨: ١٣)

ويمثل موضوع اقتصاد المعرفة رافدا معرفيا جديدا، سواء على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية والمنهجية، أو على مستوى التطبيقات العملية، ولكن بالرغم من حداثة المصطلح أو المفهوم؛ فإن الدراسات الغربية قد شغلت نفسها خلال العقدين الماضيين بمحاولة تلمس مداخل منهجية للتعريف بمعالمه، خاصة و أن هذا المفهوم قد جاء مصاحباً و ملازماً لكثافة التفاعلات التي أوجدتها ثورة المعلومات بكل فروعها ومجالاتها.

وعلى العكس النقيض فإن هذا المفهوم النظري الجديد لم يحظ بالكثير من الاهتمام من جانب الدارسين والباحثين الفلسطينيين، ربما بسبب حداثة عهدهم. نسبياً وتاريخيا بثورة المعلومات والاتصالات وتجلياتها في كافة فروع المعرفة النظرية وتطبيقاتها العملية؛ وربما يسبب انشغال هذا العقل الفلسطيني بقضايا تقليدية، وبالقدر الذي يعنينا في العالم العربي والإسلامي بصفة عامة وفلسطين خصوصا التعرف على معطيات اقتصاد المعرفة و مجالاته و أفق تطوره، بقدر ما يعنينا كذلك عرض البنية التحتية والمؤسساتية لهذا الاقتصاد.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق تظهر مشكلة البحث الحالي في التساؤلات الآتية:

١- ما أكثر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي حاجة من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تعزى إلى المتغيرات (الرتبة العلمية، الجامعة، سنوات الخدمة)

٣- ما المقترحات اللازمة للتغلب على العوائق التي تحول دون الاندماج في الاقتصاد المعرفي؟

فروض الدراسة:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تعزى إلى متغير الرتبة العلمية (أستاذ- أستاذ مشارك - أستاذ مساعد).

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تعزى إلى متغير الجامعة (الأزهر، الإسلامية، الأقصى، القدس المفتوحة)

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تعزى إلى متغير سنوات الخدمة (أقل من ١٠ سنوات ، ١٠-١٥ سنوات، أكثر من ١٥ سنة)

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١- التعرف إلى أكثر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي حاجة من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين.

٢- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تعزى إلى المتغيرات (الرتبة العلمية، الجامعة، سنوات الخدمة).

٣- صياغة بعض المقترحات التي قد تسهم في لتغلب على العوائق التي تحول دون الاندماج في الاقتصاد المعرفي.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي يهتم العالم بهذا الموضوع من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى النظام التعليمي، وتدريب المعلمين، وتطوير المحتوى، والإصلاح الإداري، لتأهيل المجتمعات لاستيعاب اقتصاد المعرفة والتحول باتجاهها مجتمعيا وإداريا واقتصاديا، ويجري في هذا السياق تأهيل المدرسين وموظفي الدولة لاستيعاب التحول نحو تطبيق الحاسوب في التعليم والإدارة. وتجري أيضا عمليات واسعة لتزويد المدارس والجامعات بأجهزة الحاسوب (حوسبة التعليم) من أجل التحول نحو تطوير عمليات التعليم والإدارة واستيعاب التحولات الكبرى في التقنية، وبخاصة في المعلوماتية والاتصال، وتطوير البرامج والممارسات التربوية، وتطوير آليات التعليم والمناهج لتحقيق مخرجات تعليمية ذات صلة بالاقتصاد المعرفي وبحيث تصبح الثقافة الحاسوبية واقعا في كافة المدارس.

- قد تسهم هذه الدراسة في مساعدة القيادات التعليمية في الوزارة والجامعات الفلسطينية في التعرف إلى متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، والتعرف إلى مستلزمات الاقتصاد المبني على المعرفة.

- قد يستفيد منها طلبة الدراسات العليا في إعادة توجيه أبحاثهم بحيث تكون ذات طابع إنتاج وليس استهلاك ، ويمكن الاستفادة منها في المستقبل .

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي**: اقتصرت الدراسة على التعرف إلى متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين.
- **الحد البشري**: القيادات الجامعية من أعضاء مجلس أمناء، وعمداء كليات.
- **الحد المؤسسي**: الجامعات الفلسطينية (جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة القدس المفتوحة ، وجامعة الأقصى)
- **الحد المكاني**: محافظة غزة
- **الحد الزمني**: تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١.

مصطلحات الدراسة:

- القيادات الجامعية:

يعرفها **عساف** (٢٠١٠) بأنها: " العاملون في الإدارة العليا للمؤسسات التي تضم ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية في محافظات غزة، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح الدرجة العلمية الأولى، والقادرون على التأثير في مرؤوسيهم بحيث يؤدون واجباتهم طواعية ودون إلزام قانوني، لاعترافهم بقيمة القائد في تحقيق أهداف الجامعة" (عساف، ٢٠١٠: ١٣٦)

- الاقتصاد المعرفي:

يعرفه **المحروق** (٢٠٠٩): " نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع مجالات النشاط المجتمعي ، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد ، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد ." (المحروق ،٢٠٠٩:٩)

ويعرفه **عساف** (٢٠١١) بأنه: " عملية دمج التكنولوجيا الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج ومبادلة الخدمات بشكل أفضل ،وذلك باعتبار المعرفة نشاطا اقتصاديا مصدره المعرفة كسلعة . (عساف، ٢٠١١: ٤٤٣)

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع البحث الحالي ولكن من زوايا مختلفة لا تكاد تربط بينهما حسب علم الباحث إلا من بعيد ولذلك سيتم عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

١- **دراسة عساف (٢٠١١)** هدفت الدراسة الحالية إلى صياغة رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي، وقد استخدم الباحث للإجابة عن أسئلة الدراسة أحد الأساليب المستقبلية المبنية على أساس فلسفي من خلال تحديد أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي، والمسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا، وذلك بعد الوقوف على طبيعة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية. وقد جاءت الدراسة في أربعة محاور، بحيث تناول المحور الرابع مشروعاً استرشادياً لوزارة التربية والتعليم (**الكلية الوطنية للدراسات العليا والبحث العلمي**) ، موضحا فيه الفوائد المتوقعة من هذا المشروع.

٢- **دراسة جمعة (٢٠٠٩)** هدفت إلى تحديد متطلبات واستراتيجيات تطوير التعليم لبناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها في الدول العربية من خلال التعريف بماهية مجتمع واقتصاد المعرفة ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي بهدف تشخيص الوضع الراهن .

وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم استراتيجيات تطوير التعليم هي التحول في بناء مؤسسة داعمة لروح البحث عن المعرفة وتوظيفها لحفز التغير والدفع في التحول المستقبلي لكل من المدرسة والجامعة .

٣- **دراسة المرايات، والقضاة (٢٠٠٩)** هدفت إلى التعرف على اتجاهات مدراء المدارس نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي، وقد تألف عينة الدراسة من (٤٩٩) مشرفا ومديرا، وكان من أهم نتائج الدراسة:

- المتوسط العام لأبعاد برنامج التطوير المهني والتدريب جاء مرتفعا .
- عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير النوع الاجتماعي على جميع أبعاد البرنامج، ولكن توجد فروق لصالح الخبرة الأعلى، وكذلك لصالح المشرف التربوي.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة إذ ظهر أثر للتفاعل بين متغير الخبرة والوظيفة على الأبعاد جميعها، وكانت الفروق لصالح المشرف التربوي.

٤- **دراسة (عبد الهادي ،٢٠٠٨)** هدفت إلى تفصيل الجوانب المختلفة لمجتمع المعلومات ، واستعراض ابرز الأفكار التي نادى بها الباحثون فيما يتعلق بنظريات مجتمع المعرفة من حيث المنظور الاقتصادي _ التكنولوجي _ السوسيولوجي .وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تزويد الدراسة بقائمة ببيوجغرافية تضم ثلاثة وثائق أساسية انتهت إليها القمة العالمية لمجتمع المعرفة وهي : إعلان المبادئ في قمة جنيف ٢٠٠٣، وثيقة التزام تونس (القمة في تونس)٢٠٠٥، خطة عمل بشأن مجتمع المعرفة .

٥- **دراسة الكواز، ومحمود (٢٠٠٧)** هدفت إلى التعرف على اتجاهات تطور المعرفة في مجتمع المعلومات في الدول العربية ومدى مساهمتها في الاقتصاد المعرفي ، وقد اعتمد الباحثان المنهج

الوصفي النظري للتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، وتضمن البحث محورين أساسيين هما : الإطار النظري للمعرفة ومجتمعها، اتجاهات تطور المعرفة التي شملت استيعاب واكتساب ونشر المعرفة وقد توصلت الدراسة إلى :

- أن الأداء الأمثل في حقل المعرفة يعمل على تعزيز التفوق المعرفي
- أن دور المعرفة هو ترجمة المعلومات إلى أداء منتج وهذه القدرة لا تكون إلا عند الأفراد ذوى الكفاءات العلمية المتخصصة .
- أن المعرفة في الدول العربية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية

٦- **دراسة صبري (٢٠٠٧)** دراسة موضوع اقتصاد المعرفة وتحليل علاقته بمجتمعات المعرفة وأهمية رأس المال البشري فيها. كذلك هدفت إلى التعرف على أساليب القيادة الإدارية لدى عينة تألفت من ١٠٢ من المديرين العاملين في عدد من المؤسسات الأردنية. وقد تم توظيف نموذج (Burke, 2002) لقياس أساليب القيادة التحويلية (قيادة التغيير والإنجاز) والقيادة التبادلية (العلاقة الرسمية بين الرئيس والمرؤوسين).

لم تثبت نتائج هذه الدراسة أن السلوك القيادي السائد للمديرين الأردنيين يتبنى أسلوب القيادة التحويلية بشكل أكبر من أسلوب القيادة التبادلية، وكما يتطلب اقتصاد المعرفة، وإنما بينت النتائج أن السلوك القيادي للمديرين الأردنيين يتصف بالقيادة التحويلية والتبادلية على السواء.

٧- **دراسة عبد الواحد،ودياب (٢٠٠٦)** هدفت إلى تحليل كامل لمجتمع المعرفة: نشأته ومقوماته مع التركيز على أهمية بناء مجتمع معرفي قائم على تسخير المعرفة لتنمية الإنسان وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن :

*اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية، من خلال التعليم والبحث والتطور كفيل بتوفير عنصر جوهري من عناصر الإنتاج .

*أن النشاطات الإنتاجية التي تقوم على كثافة المعرفة هي معقل القدرة التنافسية.

٨- **دراسة السحباني (٢٠٠٦)** هدفت التعرف إلى أنماط التعليم العالي وعلاقتها بمجتمع المعرفة والكشف عن إشكاليات الإصلاح في التعليم العالي .وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث إحدى الإشكاليات التي تبحث في العلاقة بين المنظومة التربوية والمجال الاجتماعي الذي تنمو فيه أبعاد مجتمع المعرفة .وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن مجتمع المعرفة رهاناً وتحدياً كبيراً.
- الاستفادة من خبرات الآخرين يعتبر حلاً لدخول الجامعات مجتمع المعرفة.
- الانخراط في مجتمع المعرفة يتم بصورة تدريجية حسب الإمكانات المتوفرة .

وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم استراتيجيات تطوير التعليم هي التحول في بناء مؤسسة داعمة لروح البحث عن المعرفة وتوظيفها لحفز التغير والدفع في التحول المستقبلي لكل من المدرسة والجامعة .

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع، يتضح وحسب علم الباحث أن هذه الدراسة تختلف نوعا ما عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف، إلا أنها تحمل جزء منها مثل دراسة عبد الواحد،ودياب (٢٠٠٦) التي تناولت مقومات مجتمع المعرفة، ودراسة

السحباني (٢٠٠٦) التي تطرقت إلى العلاقة بين أنماط التعليم العالي ومدى مساهمتها في مجتمع المعرفة، و دراسة الكواز، ومحمود (٢٠٠٧) التي تناولت اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية، كما تتفق هذه الدراسة من حيث الرؤية مع دراسة عساف (٢٠١١)

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وفي بعض جوانب الإطار النظري. حيث أن ما يميز الدراسة الحالية أنها تحدد أكثر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي حاجة من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين.

الإطار النظري للدراسة:

غالبا ما يستخدم الباحثون مصطلح اقتصاد المعرفة تارة والاقتصاد المبني على المعرفة تارة أخرى. ويرى خضري (٢٠٠٤) ضرورة التمييز بين المصطلحين. فاقتصاد المعرفة Knowledge Economy، وكما يرى (Swanstrom, 2002)، هو فرع من العلوم الأساسية ويهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم عن طريق البحث العلمي وتطوير الأدوات العملية والتقنية وتطبيقها مباشرة على العالم الواقعي. ويدخل ضمن اهتمامات اقتصاد المعرفة إنتاج المعرفة وتخزينها أي ابتكارها واكتسابها ونشرها واستعمالها وصناعتها. كما أنه يهتم في صناعة المعرفة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث والتطوير. ويضيف (Swanstrom, 2002) أن المنظمات العصرية تسعى للحصول على المعرفة التكنولوجية والعلمية وإدخال التقنيات الحديثة في العمل وتوليد سلع وخدمات جديدة تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية. أما الاقتصاد المبني على المعرفة knowledge-based economy فإنه يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة ويمنح مكانة خاصة للمعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يسمى "مجتمع المعلومات". فالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في قطاع الاتصالات عن بعد وهندسة الجينات وإنتاج البذور كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على العلم والمعرفة. وبينما ما زالت الدول، التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة، تمر في مرحلة "اقتصاد المعرفة" فقد وصلت الدول الصناعية الكبرى، التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، بل حتى مرحلة "ما بعد اقتصاد المعرفة". (Swanstrom, 2002: 26)

بدأ التحول العالمي من مجتمع واقتصاد المعلومات إلى مجتمع واقتصاد المعرفة منذ العقد الأخير من القرن الماضي. ويعرّف عبد الهادي (١٩٩٩) مجتمع المعرفة بأنه "المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويعتمد في تطوره بصفة رئيسة على التقنية الفكرية والمعلومات وشبكات الاتصال التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزويد المستمر للقوى العاملة، التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات، بالمعلومات". (عبد الهادي، ١٩٩٩: ١٤٣)

أما اقتصاد المعرفة فهو يمثل مرحلة النضج والتطور لاقتصاد المعلومات وبالتالي فهو يركز على قيمة القدرات الفكرية للفرد، وينظر إلى الإنسان بوصفه رأس مال فكري منتجاً للمعرفة. وفي إطار هذا الاقتصاد تشكل "المعرفة" مصدراً رئيسا للثروة وبشكل أهم بكثير من الأشكال

التقليدية للثروة (كالأرض والعمل ورأس المال) وبالتالي يصبح معناها كمصطلح الاستخدام الجيد للمعلومات في الاقتصاد فكلما تراكمت المعرفة تراكمت الثروة. ولذا أصبح وجود "عمال المعرفة"، في إطار هذا الاقتصاد، هاما جداً لتحقيق نجاح المؤسسات في بيئة ديناميكية دائمة التغيير. وقد غير اقتصاد المعرفة من واقع بيئة العمل وأنظمته وأوجد علاقة بين زيادة إنتاجية العمل وزيادة التقنية على مستوى الفرد والمجتمع، كما أن التطورات التكنولوجية أوجدت أرضاً خصبة للإبداع البشري الذي يعتبر الدافع الرئيس للنمو.(Teriel & Grump, 2004 :334)

يقوم الاقتصاد المعرفي على الحصول على المعرفة والمشاركة فيها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة من خلال الإفادة من الخدمات المعلوماتية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة الاقتصاد وتنظيمه كي يصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي. ولتحقيق اقتصاد المعرفة لا بد أن يتوفر بنية تحتية مجتمعية واعية وتهيئة عمال وصناع معرفة يمتلكون المعرفة ولديهم قدرة على التحليل والابتكار وتوظيف منظومة فاعلة للبحث والتطوير إضافة إلى توفير الربط الإلكتروني الواسع وتوافر سهولة وصول أفراد المجتمع إلى الشبكة المعلوماتية ونشر ثقافة مجتمع التعلم فكرا وتطبيقا في مختلف المؤسسات التعليمية والاقتصادية. (صبري، ٢٠٠٧: ١٢)

ولاقتصاد المعرفة انعكاسات عملية على منظمات الأعمال فنجاح المؤسسة أو إخفاقها يتوقف بشكل رئيس على كيفية تحويل المعرفة كأصل غير مادي إلى منتج مادي ذا قيمة ويمكن تسويقه بفعالية ولمصلحة المؤسسة. كذلك يحقق الاقتصاد المعرفي فوائد من أهمها أنه يعطي المستهلك أو المستفيد من الخدمة خيارات أوسع ويشعره بدرجة أعلى من الثقة. ويصل إلى جميع المؤسسات الفاعلة في المجتمع. كما وأنه يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في جميع المجالات ويحدث التغيير في أساليب العمل القديمة ويحدث أساليب ووظائف جديدة ويرغم المؤسسات على التجديد والإبداع والاستجابة لمتطلبات المستهلكين والمستفيدين من خدماتها. يقوم الاقتصاد المعرفي على الحصول على المعرفة والمشاركة فيها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة من خلال الإفادة من الخدمات المعلوماتية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة الاقتصاد وتنظيمه كي يصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي. ولتحقيق اقتصاد المعرفة لا بد أن يتوفر بنية تحتية مجتمعية واعية وتهيئة عمال وصناع معرفة يمتلكون المعرفة ولديهم قدرة على التحليل والابتكار وتوظيف منظومة فاعلة للبحث والتطوير إضافة إلى توفير الربط الإلكتروني الواسع وتوافر سهولة وصول أفراد المجتمع إلى الشبكة المعلوماتية ونشر ثقافة مجتمع التعلم فكرا وتطبيقا في مختلف المؤسسات التعليمية والاقتصادية. (خلف، ٢٠٠٨: ٢٣٢)

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية. أما فيما

يتعلق بمحفزات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في العولمة وانتشار الشبكات مما أدى إلى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وإتاحته للجميع. (المحروق، ٢٠٠٩: ٣٤)

وهو يعني في جوهره تحول المعلومات آلي أهم سلعة في المجتمع بحيث تم تحويل المعارف العلمية آلي الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي. "الاقتصاد المعرفي" هو مبدئياً الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم مُنتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مُتجددة، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك. ومن هذا المُنطلق فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة. وفي العمل على تحقيق ذلك، فإن الاقتصاد المعرفي يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفياً فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضاً، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم. أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضاً.

ركائز الاقتصاد المعرفي:

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه كما يرى (الصمادي، ٢٠٠٥: ٤٥-٤٨) على أربعة ركائز (Four pillars) وهي على النحو التالي:

١. **الابتكار(البحث والتطوير):** نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديميه وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
٢. **التعليم**: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
٣. **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
٤. **الحاكمية الرشيدة**: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويعتمد اقتصاد المعرفة اعتمادا أساسيا على نشر المعلومات واستثمارها بالإضافة إلى توليدها طبعا، فنجاح المؤسسات التعليمية يعتمد كثيرا على فعاليتها في جمع المعرفة واستعمالها في برامج الإنتاجية وتوليد سلع وصفات جديدة، وقد أصبح الاقتصاد يقاد من قبل سلسلة هرمية من شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة، وهناك أنواع عديدة من شبكات المعرفة مثل شبكات الجامعات وشبكات مراكز البحوث، وشبكات مؤسسات المعلومات كالمكتبات ودور النشر ومراكز التوثيق، وشبكات الصناعات المختلفة وغير ذلك من الشبكات، وأصبح المجتمع الذي لا يعتني بتشبيك مؤسسات المعرفة مجتمعا متأخرا عن الركب الاقتصادي العالمي.(مرياتي، ٢٠٠٨: ٦٥)

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يبحث عن الحاضر، ويهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة عن تساؤلات محددة بدقة تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة (الأغا، ٢٠٠٢: ٤٣)، إذ تحدد الدراسة الوصفية الوضع الحالي للظاهرة المراد دراستها وهو منهج يستخدم الاستبيانات في جمع البيانات على أن تكون على درجة من الموضوعية والثبات (أبو علام، ١٩٩٨: ٥٠).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية، وقد تم اختيار عينة عشوائية منهم ومن العاملين في الجامعات الأربعة بمحافظة غزة، وبلغ عددهم (٤٤)

أ. العينة الاستطلاعية:

قام الباحث باختيار عينة عشوائية استطلاعية قوامها (٢٠) من مجتمع الدراسة الأصلي من الجنسين، وتم تطبيق الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة على هذه العينة بهدف التحقق من صلاحية الأدوات للتطبيق على أفراد العينة الكلية، وذلك من خلال حساب صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية الملائمة.

ب. العينة الميدانية:

تم اختيار جميع أفراد المجتمع كعينة للدراسة وقد استجاب على أدوات الدراسة (٤٤) من العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية. والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة

جدول (١) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة الكلية وفقاً للمتغيرات التصنيفية (ن= ٤٤)

المتغير	التصنيف	العدد	%
الرتبة العلمية	أستاذ	٩	٢٠,٥
	أستاذ مشارك	٢٣	٥٢,٣
	أستاذ مساعد	١٢	٢٧,٣
الجامعة	الأزهر	١٣	٢٩,٥
	الإسلامية	١٠	٢٢,٧
	الأقصى	١٤	٣١,٨
	القدس المفتوحة	٧	١٥,٩
سنوات الخدمة	أقل من ١٠ سنوات	٧	١٥,٩
	من ١٠ – ١٥ سنة	١٠	٢٢,٧

أداة الدراسة:

١. استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين: (إعداد الباحث)

قام الباحث في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة بإعداد استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين، ويتكون الاستبيان في صورته الأولية من (٤٦) فقرة موزعة على ٣ مجالات، وتتم الاستجابة على الاستبيان وفقاً لتدرج خماسي على طريقة ليكرت (عالية جداً – عالية – متوسطة – منخفضة – منخفضة جداً) وتصحح على التوالي بالدرجات (٥ – ٤ – ٣ – ٢ - ١)، وجميع الفقرات إيجابية التصحيح.

والجدول التالي يبين توزيع فقرات الاستبيان على المجالات:

جدول (٢)

توزيع الفقرات على مجالات الاستبيان

المجال	عدد الفقرات
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	١٧
المتطلبات البحثية والمعرفية	١٥
المتطلبات المادية	١٤
مجموع الفقرات	٤٦

ويتم احتساب درجة المفحوص على الاستبيان بجمع درجاته على كل مجال وجمع درجاته على جميع المجالات لحساب الدرجة الكلية لتوافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين وتتراوح الدرجة على الاستبيان ككل بين (٤٦ – ٢٣٠ درجة)، وتعبر الدرجة المنخفضة عن ضعف متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين فيما تعبر الدرجة المرتفعة عن توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين.

صدق وثبات الاستبيان:

الصدق:

صدق الاتساق الداخلي/ **قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة المجال الذي تنتمي إليه، والجدول التالي يبين ذلك:**

جدول (٣) **ارتباط درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان مع درجة المجال الذي تنتمي إليه**

المجال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	المجال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١. متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	1	0.748	دالة عند ٠,٠١	٢. المتطلبات البحثية والمعرفية	٧	0.903	دالة عند ٠,٠١
	2	0.815	دالة عند ٠,٠١		٨	0.931	دالة عند ٠,٠١
	3	0.828	دالة عند ٠,٠١		٩	0.929	دالة عند ٠,٠١
	4	0.795	دالة عند ٠,٠١		١٠	0.846	دالة عند ٠,٠١
	5	0.694	دالة عند ٠,٠١		١١	0.655	دالة عند ٠,٠١
	6	0.847	دالة عند ٠,٠١		١٢	0.919	دالة عند ٠,٠١
	7	0.789	دالة عند ٠,٠١		١٣	0.864	دالة عند ٠,٠١
	8	0.788	دالة عند ٠,٠١		١٤	0.837	دالة عند ٠,٠١
	9	0.735	دالة عند ٠,٠١		١٥	0.864	دالة عند ٠,٠١
	10	0.865	دالة عند ٠,٠١	٣. المتطلبات المادية	1	0.902	دالة عند ٠,٠١
	11	0.883	دالة عند ٠,٠١		2	0.759	دالة عند ٠,٠١
	12	0.777	دالة عند ٠,٠١		3	0.894	دالة عند ٠,٠١
	١٣	0.715	دالة عند ٠,٠١		4	0.951	دالة عند ٠,٠١
	١٤	0.809	دالة عند ٠,٠١		5	0.841	دالة عند ٠,٠١
	١٥	0.653	دالة عند ٠,٠١		6	0.885	دالة عند ٠,٠١
	١٦	0.832	دالة عند ٠,٠١		7	0.860	دالة عند ٠,٠١
	١٧	0.734	دالة عند ٠,٠١		8	0.818	دالة عند ٠,٠١
٢. المتطلبات البحثية والمعرفية	١	0.926	دالة عند ٠,٠١		9	0.848	دالة عند ٠,٠١
	٢	0.813	دالة عند ٠,٠١		10	0.859	دالة عند ٠,٠١
	٣	0.914	دالة عند ٠,٠١		11	0.793	دالة عند ٠,٠١
	٤	0.890	دالة عند ٠,٠١		12	0.769	دالة عند ٠,٠١
	٥	0.924	دالة عند ٠,٠١		١٣	0.854	دالة عند ٠,٠١
	٦	0.897	دالة عند ٠,٠١		١٤	0.839	دالة عند ٠,٠١

قيمة (ر) الجدولية (درجات حرية= ١٨) عند مستوى دلالة ٠,٠٥= ٠,٤٤٤، وعند مستوى دلالة ٠,٠١= ٠,٥٦١

يتضح من الجدول السابق أن جميع فقرات استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا في الجامعات الفلسطينية (٤٦ فقرة) حققت ارتباطات دالة مع درجة المجال الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠,٠١.

كما قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبيان موضوع الدراسة:

جدول (٤) **ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية للاستبيان**

مجالات الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	٠,٩٦١	دالة عند ٠,٠١
المتطلبات البحثية والمعرفية	٠,٩٦٣	دالة عند ٠,٠١
المتطلبات المادية	٠,٨٨٠	دالة عند ٠,٠١

قيمة (ر) الجدولية (درجات حرية= ١٨) عند مستوى دلالة ٠,٠٥= ٠,٤٤٤، وعند مستوى دلالة ٠,٠١= ٠,٥٦١

يتبين من الجدول السابق أن جميع مجالات الاستبيان (٣ مجالات) حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية للاستبيان عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ثبات استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين:

قام الباحث بحساب ثبات استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين بالطرق التالية:

أ. ثبات التجزئة النصفية:

قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية، وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة الاستطلاعية على الفقرات الفردية لكل مجال، ودرجاتهم على الفقرات الزوجية، ثم استخدم معادلة سبيرمان براون لتعديل طول البعد زوجي عدد الفقرات (النصفين متساويين)، ومعادلة جتمان لتعديل طول البعد فردي عدد الفقرات (النصفين غير متساويين)، والجدول التالي يبين قيم معاملات الثبات:

جدول (٥) معاملات الثبات لمجالات استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي باستخدام التجزئة النصفية

مجالات الاستبيان	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى الدلالة
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	١٧	٠,٨٣٠	٠,٩٠٧	دالة عند ٠,٠١
المتطلبات البحثية والمعرفية	١٥	٠,٨٨٩	٠,٩٤١	دالة عند ٠,٠١
المتطلبات المادية	١٤	٠,٩٠٨	٠,٩٥٢	دالة عند ٠,٠١
الدرجة الكلية للاستبيان	٤٦	٠,٧٦١	٠,٨٦٤	دالة عند ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن جميع القيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١، الأمر الذي يدلل على درجة جيدة من الثبات.

ب. **معادلة كرونباخ ألفا:**

كما تم كذلك تقدير ثبات الاستبيان بحساب معامل كرونباخ ألفا لفقرات الاستبيان بمجالاته ودرجته الكلية، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (٦)يبين معاملات الثبات لفقرات مجالات استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي باستخدام معامل ألفا

مجالات الاستبيان	عدد الفقرات	قيمة ألفا	مستوى الدلالة
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	٧	٠,٩٥٥	دالة عند ٠,٠١
المتطلبات البحثية والمعرفية	٥	٠,٩٧٠	دالة عند ٠,٠١
المتطلبات المادية	٤	٠,٩٦٢	دالة عند ٠,٠١
الدرجة الكلية للاستبيان	٦	٠,٩٧٨	دالة عند ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيم ألفا جيدة، وتفي بمتطلبات تطبيق الاستبيان على أفراد العينة.

ومما سبق اتضح للباحث أن استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين موضوع الدراسة يتسم بدرجة عالية من الصدق والثبات؛ تعزز النتائج التي سيتم جمعها للحصول على النتائج النهائية للدراسة.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

١. نتائج السؤال الأول الذي ينص على:

ما درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين من وجهة نظر العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى معلمي التعليم التفاعلي المحوسب، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين

مجالات الاستبيان	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	١٧	56.32	13.55	66.3	٢
المتطلبات البحثية والمعرفية	١٥	50.89	12.65	67.8	١
المتطلبات المادية	١٤	43.75	11.98	62.5	٣
الدرجة الكلية للاستبيان	٤٦	150.95	33.88	65.6	

يتضح من الجدول السابق أن درجة تقدير متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية كانت (٦٥,٦%).

- وتأتي المتطلبات البحثية والمعرفية في أعلى مراتب متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية بوزن نسبي (٦٧,٨%).
- يليها متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية بوزن نسبي (٦٦,٣%)،
- وأخيراً يأتي المتطلبات المادية بوزن نسبي (٦٢,٥%)، مما يشير إلى أن أفراد العينة لديهم مستوى من ضرورة توفير متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين في المجال البحثي والمعرفي، وقد يعزى السبب في ذلك إلى ضعف حركة النشر والتأليف في فلسطين.

٢. نتائج السؤال الثاني الذي ينص على:

ما مظاهر توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين من وجهة نظر العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات استبيان متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى معلمي التعليم التفاعلي المحوسب، والجداول التالية تبين ذلك:

جدول (٨) **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات المجال الأول متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية**

م	فقرات المجال الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب
1	تبني التخطيط الاستراتيجي الشامل.	3.66	0.91	73.2	١
2	تقييم الخدمات التعليمية على مستوى هيئة الاعتماد والجودة	3.66	0.99	73.2	"١
3	وضع معايير قياس منتج التعليم بما يتماشى والمعايير الدولية.	3.55	0.93	70.9	٣

4	التوسع في التعليم عن بعد بكل أدواته.	3.14	1.21	62.7	١٤
5	التوسع في التعليم الفني والمهني.	3.18	1.19	63.6	١٣
6	تحقيق المرونة في النظام التعليمي لتشمل كافة بنية النسق التعليمي.	3.34	1.06	66.8	٧
7	رفع مستوى الثقافة المتعلقة بمجتمع المعرفة.	3.39	0.99	67.7	٦
8	رفع مستوى الإعلام حول المجتمع المتعلم- المعلم	3.20	1.05	64.1	١٢
9	إعادة النظر في هيكلية الإنفاق على التعليم.	3.18	0.92	63.6	١٥
10	دعوة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للاستثمار في التعليم.	2.98	1.17	59.5	١٧
11	تطوير آليات رعاية المتفوقين من خلال برامج خاصة.	3.25	1.12	65.0	١٠
12	زيادة التعاون المشترك على مستوى الجامعات العربية والإقليمية.	3.34	0.99	66.8	٧
13	دعم التنوع في مجالات التعليم الالكتروني.	3.43	0.97	68.6	٥
14	التوسع في مفهوم المدرسة الذكية وجامعة المستقبل.	3.02	1.02	60.5	١٦
15	إصلاح الخلل في نسبة الملتحقين بفروع العلوم والرياضيات مقارنة بفروع العلوم الإنسانية.	3.23	0.94	64.5	١١
16	إذكاء مبدأ الشفافية والكفاءة العلمية وتكافؤ الفرص.	3.45	1.13	69.1	٤
17	الدفع باتجاه إنشاء جامعة منتجة.	3.32	1.12	66.4	٩

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر توافر متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية لدى أفراد عينة الدراسة متوسطة وتقع بين (٥٩,٥ – ٧٣,٢%).

وتبين أن أعلى فقرات هذا المجال كما يلي:

- الفقرة (١) "تبني التخطيط الاستراتيجي الشامل"، والفقرة (٢) "تقييم الخدمات التعليمية على مستوى هيئة الاعتماد والجودة" بوزن نسبي (٧٣,٢%).
- يليها الفقرة (٣) "وضع معايير قياس منتج التعليم بما يتماشى والمعايير الدولية" بوزن نسبي (٧٠,٩%).
- يليها الفقرة (١٦) " إذكاء مبدأ الشفافية والكفاءة العلمية وتكافؤ الفرص " بوزن نسبي (٦٩,١%).

وقد يعزو السبب في ذلك إلى وعي الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية إلى ضرورة وأهمية التخطيط الاستراتيجي في مجال تقدم المؤسسات، لمواكبة كل ما هو جديد في مجال العمل بما يتماشى مع رؤية ورسالة المجتمع المعتمدة على مواكبة العالم .

جدول (٩)**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثاني المتطلبات البحثية والمعرفية**

م	فقرات المجال الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب
1	تعزيز القدرة على الحصول على المعرفة واستخدامها.	3.84	0.78	76.8	١
2	النظر إلى منظومة التعليم اعتماداً على النهج الكلي بدلا من النهج المجزأ.	3.48	0.90	69.5	٥
3	تفعيل العمل الجماعي سواء على المستوى البحثي أو الأكاديمي.	3.30	1.07	65.9	١٠
4	تدريب الطلبة والمدرسين على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات.	3.55	1.07	70.9	٣
5	تعزيز ثقافة المعرفة وإنتاجها.	3.45	1.02	69.1	٦
6	زيادة الوعي لدى الباحثين بأهمية اقتصاد المعرفة.	3.41	0.92	68.2	٨
7	تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الالكتروني بجميع أنواعه.	3.61	1.08	72.3	٢
8	عقد دورات تدريبية للباحثين الجدد حول عمليات إدارة المعرفة.	3.52	0.98	70.5	٤
9	تنظيم تشريعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة.	3.11	1.04	62.3	١٥
10	إدخال تدريس مناهج البحث العلمي بشكل مبسط لمراحل النقل التعليمية.	3.18	0.99	63.6	١٣
11	التوسع في دراسة وتدريس مناهج العلوم والرياضيات.	3.23	0.86	64.5	١٢
12	تطبيق المبادرات والبرامج المقترحة على المؤسسات المتعلقة باقتصاد المعرفة.	3.36	1.04	67.3	٩
13	إجراء المسوح بشكل مستمر للتعرف على احتياجات المجتمع المعرفية.	3.45	1.00	69.1	٦
14	تشجيع البحوث التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد.	3.14	1.13	62.7	١٤
15	متابعة نتائج الدراسات العليا المتعلقة بالإنتاج أيا كان نوعه.	3.25	1.14	65.0	١١

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر توافر المتطلبات البحثية والمعرفية لدى العاملون في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية لدى أفراد عينة الدراسة جيدة وتقع بين (٦٢,٣ – ٧٦,٨%).

وتبين أن أعلى فقرات هذا المجال كما يلي:

- الفقرة (١) "تعزيز القدرة على الحصول على المعرفة واستخدامها" بوزن نسبي (٧٦,٨%).
- يليها الفقرة (٧) "تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الالكتروني بجميع أنواعه" بوزن نسبي (٧٢,٣%).
- يليها الفقرة (٤) " تدريب الطلبة والمدرسين على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات" بوزن نسبي (٧٠,٩%).

وقد يعزو السبب في ذلك إلى وعي الإدارة العليا بأهمية التعليم الالكتروني كطريق لدخول مجتمع المعرفة، وكسبيل للدفع باتجاه إنتاج المعرفة وتوليدها، وكضرورة لمواكبة العالم الذي يتميز بسرعة تولد المعرفة.

جدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثالث المتطلبات المادية

م	فقرات المجال الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	إنشاء الحكومة لمؤسسات ذات القدرة على استيعاب الأفكار الرائدة الجديدة.	3.05	1.16	60.9	٩
2	توفير الحاسوب داخل المدارس، ورياض الأطفال.	3.25	1.04	65.0	٣
3	مساهمة الجامعات في دعم المشروعات الصغيرة.	3.05	0.96	60.9	٩
4	الإعلان عن مسابقات بحثية مقابل جوائز قيمة.	3.23	1.01	64.5	٦
5	توفير قاعدة بيانات الكترونية بالتنسيق مع الجامعات المحلية والعربية.	3.25	1.08	65.0	٣
6	إنشاء مركز تدريبي للباحثين الجدد قائم على العمل الجماعي.	2.93	1.09	58.6	١٣
7	توفير بنية أساسية للاتصالات داخل الجامعات مرتبطة بالمراكز البحثية العالمية.	3.34	0.96	66.8	١
8	تقديم مقررات إضافية تساعد الطلبة على ابتكار معارف جديدة خاصة في الدراسات العليا.	3.27	0.97	65.5	٢
9	التوجه بالتسويق المحلي والعربي لمنتجات الجامعة (تعليم، معلومات، أبحاث، ...)	3.05	0.94	60.9	٩

10	تخصيص موازنة من الموازنة العامة للاستثمار في البحث العلمي.	3.00	1.08	60.0	١٢
11	استمرارية مجانية التعليم الأساسي للجميع، والتوجه نحو مجانية التعليم العالي.	2.73	1.21	54.5	١٤
12	العمل مع وزارة التربية والتعليم على اعتماد برامج منح درجة الدكتوراه في التخصصات المختلفة	3.25	0.99	65.0	٣
13	العمل على تبادل الخبرات واستقطابها من الخارج.	3.20	1.02	64.1	٧
14	التنويع في الدعم المخصص لتطوير التعليم العالي.	3.16	1.12	63.2	٨

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر توافر المتطلبات المادية لدى العاملون في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية لدى أفراد عينة الدراسة جيدة وتقع بين (٥٤,٥ – ٦٦,٨%).
وتبين أن أعلى فقرات هذا المجال كما يلي:

- الفقرة (٧) " توفير بنية أساسية للاتصالات داخل الجامعات مرتبطة بالمراكز البحثية العالمية " بوزن نسبي (٦٦,٨%).
- يليها الفقرة (٨) " تقديم مقررات إضافية تساعد الطلبة على ابتكار معارف جديدة خاصة في الدراسات العليا" بوزن نسبي (٦٥,٥%).
- يليها الفقرة (١٢) "العمل مع وزارة التربية والتعليم على اعتماد برامج منح درجة الدكتوراه في التخصصات المختلفة" بوزن نسبي (٦٥,٠%).

نتائج السؤال الثالث الذي ينص على:

الفرض الأول : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين تعزى للرتبة العلمية لدى أفراد العينة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار كروسكال والاس بدلالة مربع كاي لمعرفة الفروق في درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية تبعاً للرتبة العلمية (أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (١١)يبين نتائج تحليل كروسكال ولاس لمعرفة الفروق في درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين تبعاً للرتبة العلمية

المتغير	الرتبة	العدد	درجات الحرية	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	أستاذ	٩	٢	24.28	١,٠٠٤	غير دالة إحصائياً
	أستاذ مشارك	٢٣		20.65		
	أستاذ مساعد	١٢		24.71		
المتطلبات البحثية والمعرفية	أستاذ	٩	٢	21.56	٠,٢٦٠	غير دالة إحصائياً
	أستاذ مشارك	٢٣		22.04		
	أستاذ مساعد	١٢		24.08		
المتطلبات المادية	أستاذ	٩	٢	24.44	١,٨٩٠	غير دالة إحصائياً
	أستاذ مشارك	٢٣		24.00		
	أستاذ مساعد	١٢		18.17		
الدرجة الكلية للاستبيان	أستاذ	٩	٢	23.22	٠,١٦٠	غير دالة إحصائياً
	أستاذ مشارك	٢٣		21.76		
	أستاذ مساعد	١٢		23.38		

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية تبعاً لمتغير للرتبة العلمية لأفراد العينة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الرؤية للمتطلبات لا تتعلق بالرتبة العلمية بالقدر الذي تتعلق بالحاجة إلي هذه المتطلبات.

الفرض الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين تعزى لمتغير الجامعة لدى أفراد العينة؟

جدول (١٢) يبين نتائج تحليل كروسكال ولاس لمعرفة الفروق في درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين تبعاً لرتب الجامعات

المتغير	الرتبة	العدد	درجات الحرية	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	الأزهر	١٣	٣	18.35	١٢,٠٣٧	دالة عند ٠,٠١
	الإسلامية	١٠		23.35		
	الأقصى	١٤		18.39		
	القدس المفتوحة	٧		37.21		

المتطلبات البحثية والمعرفية	**الأزهر**	١٣	٣	16.31	١٢,٠٣٦	دالة عند ٠,٠١
	الإسلامية	١٠		23.50		
	الأقصى	١٤		20.43		
	القدس المفتوحة	٧		36.71		
المتطلبات المادية	**الأزهر**	١٣	٣	19.23	٣,٨٤٤	غير دالة إحصائياً
	الإسلامية	١٠		27.55		
	الأقصى	١٤		19.75		
	القدس المفتوحة	٧		26.86		
الدرجة الكلية للاستبيان	**الأزهر**	١٣	٣	17.23	١٢,٤٧٥	دالة عند ٠,٠١
	الإسلامية	١٠		25.10		
	الأقصى	١٤		18.46		
	القدس المفتوحة	٧		36.64		

يتبين من الجدول السابق:

- وجود فروق في مجال المتطلبات المتعلقة بالسياسات التعليمية، ومجال المتطلبات البحثية والمعرفية ، والدرجة الكلية للاستبيان تعزى لمتغير الجامعات لدى أفراد العينة، وكانت الفروق لصالح مجموعة جامعة القدس المفتوحة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى سبب توجه الجامعة نحو التعلم الالكتروني، والتعلم عن بعد.
- في حين لم توجد فروق في مجال المتطلبات المادية تعزى لرتب الجامعات لأفراد العينة وكانت لصالح مجموعة جامعة القدس المفتوحة

الفرض الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين تعزى لسنوات الخبرة لدى أفراد العينة؟

جدول (١٣)يبين نتائج تحليل كروسكال ولاس لمعرفة الفروق في درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين تبعاً لسنوات الخبرة

المتغير	الرتبة	العدد	درجات الحرية	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة
متطلبات متعلقة بالسياسة التعليمية	أقل من ٥ سنوات	7	٢	23.64	٠,٢٤٥	غير دالة إحصائياً
	٥- ١٠ سنوات	10		23.75		
	أكثر من ١٠ سنوات	27		21.74		
المتطلبات البحثية والمعرفية	أقل من ٥ سنوات	7	٢	19.57	٣,١٨٠	غير دالة إحصائياً
	٥- ١٠ سنوات	10		28.80		
	أكثر من ١٠ سنوات	27		20.93		

المتطلبات المادية	أقل من ٥ سنوات	7	٢	21.64	٠,٠٣٨	غير دالة إحصائياً
	٥- ١٠ سنوات	10		22.75		
	أكثر من ١٠ سنوات	27		22.63		
الدرجة الكلية للاستبيان	أقل من ٥ سنوات	7	٢	21.29	١,٤٨٥	غير دالة إحصائياً
	٥- ١٠ سنوات	10		26.85		
	أكثر من ١٠ سنوات	27		21.20		

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائياً في جميع مجالات متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة لأفراد العينة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن من يصل إلى القيادة العليا في أي جامعة مهما كانت سنوات خدمته، يكون على قدر من الوعي يؤهله للبحث عن الابداع والدفع باتجاه الأفضل للجامعة والمجتمع.

إجابة السؤال الثالث:

ما المقترحات اللازمة للتغلب على العوائق التي تحول دون الاندماج في الاقتصاد المعرفي؟

في ضوء رؤية أفراد العينة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي، يمكن صياغة بعض المقترحات التي قد تسهم في التغلب على العوائق التي تحول دون الاندماج فيه، وهي :

١ ـ توفير الفرص المتساوية للناس في تحصيل المعرفة وما يرتبط بها:

حيث إن التعليم بكافة مراحله ومستوياته، واكتساب الخبرات والمهارات والتأهيل المهني بما يتماشى وتطور التقانة المتواصل على المستوى العالمي، سيؤمن المصدر الرئيسي لتكوين المهارات والخبرات العالية للموارد البشرية. والتي تعتبر بدورها ليس فقط المصدر المحرك للتنمية، بل هي صانعة هذه التنمية.

وهناك بديهية لا بد من التأكيد عليها، وهي أنه لا يمكن للعمل الإنساني أن يساهم في العملية الإنتاجية بصورة إيجابية إلا إذا توفرت في هذا العمل الشروط الضرورية لتلك العملية وهي:

- أن يكون العمل الذي يساهم في العملية الإنتاجية عملا ماهرا ومتخصصا من جهة ،وأن يحظى هذا العمل المتخصص والماهر بالمكان الملائم له لأداء مهمته وبما يسمح للعمل المتخصص بالتعبير عن مقدرته، وإعطاء النتائج المنتظرة منه بفاعلية وكفاءة. فالعمل الماهر والمتخصص هو وحده القادر على زيادة الإنتاج والإنتاجية، طبقا لشروط عملية الإنتاج التي تعمل بأسلوب الرشادة الاقتصادية. وهذه مسألة ما زلنا نفتقر لها في نهجنا الاقتصادي، ولكن لا بد من العمل على بلوغها. أي وجوب العمل بإنتاج أعلى وبنوعية أفضل، وبنفقات أقل وبوقت أقصر. وكلها عناصر مطلوبة بدورها لزيادة الدخل القومي. والأخيرة مطلوبة لتوفير الفوائض اللازمة من أجل تمويل مشاريع التنمية اللاحقة.

وتبقى النتيجة المؤكدة التي تقول أن للتعليم عائد اقتصادي يفوق ما أنفق عليه، إذا أحسن توظيفه. هذا إذا تجاوزنا النظر إلى القيمة التي يمنحها التعليم لاحترام الذات الإنسانية، ولما يمنحه من ثقة بالنفس، ومن أمل للفرد بالحصول على مركز اقتصادي واجتماعي أفضل، ومنحه بالنتيجة مركزا بالمشاركة الاجتماعية متقدم أكثر من أقرانه من غير المتعلمين.

٢ ـ التكيف مع المتغيرات التكنولوجية فائقة التقدم واستيعابها:

على أن يتم ذلك دون التخلي عن الخصوصية المحلية وعن الهوية وعن المكاسب الاجتماعية. ولا بد في هذا المجال من إعادة تقييم البرامج التعليمية والتدريبية،وإتقان الشباب للغات الأجنبية ولإتقان استخدام التكنولوجيا الحديثة فائقة التطور واستيعابها

٣ ـ المثابرة على تعميم المعلوماتية وإدخالها في الإدارة:

هذه المثابرة مطلوبة، بغية تحقيق إنتاجية العمل وتحقيق الشفافية والسرعة في تنفيذ ومعرفة الأنشطة المنفذة ، وسرعة اتخاذ القرار في الإدارة من خلال تطبيقات نظم معالجة البيانات، ونظم المعلومات الإدارية والنظم الأخرى.

٤ ـ توقيف الهدر للإمكانيات المتاحة في الموارد البشرية:

وهو هدر يتركز حاليا على المرأة وإلى ضرورة تفعيل دور المرأة في الحياة وفي العمل، وإشراكها في التنمية البشرية وفي تقرير شؤونها.

٥ـ رفع المتطلبات المهارية اللازمة للعامل البشري في ضوء الثورة التقنية

من خلال إعداد برنامج وطني للمعلومات ،بدءاً من دور الدولة في تخطيط التنمية البشرية وزيادة كفاءة العنصر البشري وتنظيم استخدامها وتدريبها وترشيد أدائها ورفع كفاءتها الإنتاجية بغية تحقيق العمالة الكاملة المنتجة، كوسيلة وهدف لمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب إعداد برنامج قومي للمعلومات، من خلاله تتولى المؤسسات المعنية بالتدريب المهني

٦ـ ضرورة تطبيق المعرفة :

إن تطبيق المعرفة أكثر أهمية من المعرفة نفسها ، إذاً ليست القوة في المعرفة ولكن القوة في تطبيق المعرفة وتحويلها إلى ممارسات وإجراءات عمل تؤدى إلى تطوير المجتمع وزيادة إنتاجيته وتنافسه ، إذ أن جدوى العمليات السابقة مرهون بكفاءة تطبيق المعرفة ، وربما يصبح تطبيق المعرفة خطوة مهمة في تمحيص المعرفة وتطويرها لان بالتطبيق تتضح عورة المعرفة مما يستثير العقول لتطويرها ومن ثم توليد معرفة جديدة . والجدير بالذكر انه يمكن التمييز بين آليات ثلاث لتطبيق المعرفة هي :

- **التوجيهات** / وهى مجموعة محددة من القواعد والإجراءات والتعليمات التي يتم وضعها لتحويل المعرفة الضمنية للخبراء إلى معرفة صريحة لغير الخبراء .
- **الروتين** / أنماط للأداء ومواصفات للعمليات تسمح للأفراد بتطبيق ودمج معرفتهم المتخصصة دون الحاجة للاتصال بالآخرين .
- **فرق العمل ذات المهام** / حيث يتم استخدامها في المواقف التي تكون فيها المهام معقدة وتتسم بقدر من عدم التأكد ولا يمكن استخدام التوجيهات أو الروتين بشأنها ، وفي هذه الآلية تتولى الفرق التصدي لحل المشكلات .

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة المساندة السياسية والحشد المجتمعي للمشاركة في تنفيذ برامج التحديث تمويلا وإشرافا وتقييما.
٢- زيادة الموارد السنوية المخصصة للاستثمار بهدف التطوير التكنولوجي، وبناء المدارس الفنية.
٣- تبني مدخل التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية، وقبول فكرة تكامل الأنظمة التعليمية.
٤- وجود مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة، ومؤسسات التقييم سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي، وارتباط ذلك بالمعايير العالمية كأساس لصياغة مقترحات مستقبلية لتقييم أداء مؤسسات التعليم.
٥- وضع معايير قياس منتج التعليم بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتتناسب مع متطلبات عصر المعرفة.
٦- الدفع إعلاميا وتربويا في اتجاه خلق المجتمع المتعلم المعلم ، بمعنى ان يكون كل فرد في المجتمع متعلما وساعيا إلى الحصول على أفضل المعارف، وأن يكون في الوقت ذاته معلما لغيره. وهذا يعني أن تكون مؤسسات المجتمع جميعها- من عمل وإنتاج – هي مؤسسات تعليمية وتدريبية.

المراجع:

١- أبو علام، رجاء محمود (١٩٩٨) مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة.
٢- الأغا، إحسان (٢٠٠٢) البحث التربوي وعناصره، مناهجه وأدواته، ط٤، الجامعة الإسلامية، غزة.
٣- الصمادي، شاهر (٢٠٠٥): المدخل المنظومي في تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في الاردن، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأردني المصري**، جامعة اربد الأهلية، الأردن.
٤- المحروق، ماهر(٢٠٠٩): دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، **ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية التي تعقدها منظمة العمل العربية**، ٦-٢٠٠٩/٧/٨، دمشق.
٥- **السحباني، عبد الستار (٢٠٠٦): أنماط التعليم وإسهامها في بناء مجتمع المعرفة ، مجلة التربية والتعليم ، وزارة التربية والتعليم (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية)، ج. م. ع**
٦- الكواز ، سعد ومحمود ، محمد (٢٠٠٧): اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية ، **مجلة مستقبل التربية العربية**، م (١٢)،ع(٤٠)،٢٠٠٧.
٧- القضاة، محمد والمرايات، سفانة (٢٠٠٧): اتجاهات مدراء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي، **مجلة علوم إنسانية**، السنة السابعة، العدد ٤٢، ٢٠٠٩.

٨- جمعة ، محمد سيد (٢٠٠٩): تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة ، **بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد (صناعة التعليم للمستقبل)**، الرياض، مارس ٢٠٠٩

٩- خضري، محمد (٢٠٠٤): "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، ورقة عمل مقدمة **للمؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**-جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٦-٢٨ نيسان ٢٠٠٤.

١٠- خلف، فليح حسن (٢٠٠٨): **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، اربد، عمان.

١١- زاهر، ضياء الدين (١٩٩٨): **الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

١٢- صبري، هالة (٢٠٠٧): أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: **دراسة ميدانية لمؤسسات الأعمال الأردنية**، جامعة الزيتونة الخاصة.

١٣- عبد الهادي ، محمد (٢٠٠٨) **:** مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق ، **مؤتمر (التعليم للجميع في مجتمع المعرفة)**، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٤_١٥/٣/٢٠٠٨.

١٤- (١٩٩٩): أسس مجتمع المعلومات وركائز الإستراتيجية العربية في ظل عالم متغير"، **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**، مجلد ٤، عدد ٣، سبتمبر.

١٥- **عبد الواحد ، محمد ودياب ، آصف (٢٠٠٦) : المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة ، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي ، المنعقد بدمشق في ١٥_١٦/ ديسمبر / ٢٠٠٦ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . (إدارة التربية).**

١٦- غليون، برهان (٢٠٠٥) : " من الإصلاح إلى التجديد"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١٧- علام، صلاح الدين محمود (٢٠٠٥) الأساليب الإحصائية الاستدلالية في تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية "البارامترية واللابارامترية"، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٨- علي، نبيل (٢٠٠٣): اقتصاد المعرفي – المعنى والمغزى، **وجهات نظر في الثقافة والسياسة**، ص ٢٨-٣٤.

١٩- عساف، محمود عبد المجيد (٢٠١٠): برنامج تدريبي مقترح لتطوير القيادات الجامعية الفلسطينية في مجال الإدارة الإستراتيجية، **مجلة القراءة والمعرفة- جامعة عين شمس**، العدد ١٠٩، الجزء ٢ ، ص ١٢٩- ١٦٥

٢٠- (٢٠١١): رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي " الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع"** ، ١٩-٢٠/ ٤/ ٢٠١١ الجامعة الإسلامية، ص ٤٤١- ٤٧٠.

٢١- مرياتي، محمد (٢٠٠٨): **تكنولوجيا المعلومات والتعريب**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأسكوا، بيروت، لبنان.

المراجع الأجنبية:

- Swanstrom, E. (2002): Economic-Based Knowledge Management, available at:
- http://www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf

- ٢٣- Teriel & Grump, (2004), Ongoing in A Knowledge Economy Perceptions and Actions, **Journal of International Studies in Sociology of Education**, (13), 55-74.